

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/١٨٤٤

المميز :- مساعد النائب العام/ عمان.

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٤/٥/١١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧ في القضية رقم (٢٠١٤/١٦٨٥٢) المتضمن رد الاستئناف وتأييد قرار محكمة الدرجة الأولى المتضمن الحكم بعدم توافر شروط التسليم بحق المميز ضده.

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:-

١- أخطأت محكمة الاستئناف - وقبلها محكمة الدرجة الأولى- بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث تفسير أحكام القانون والاتفاقية بين الدولتين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة عمان وهي اتفاقية الرياض.

٢- إن الوثائق المقدمة في إطار طلب التسليم في هذه القضية تعد كافية لإصدار حكم بتوافر شروط التسليم .

٣- القرار المطعون فيه جاء عاماً ومبهماً وخالياً من أسبابه .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن مدير إدارة الشرطة العربية والدولية كان قد تقدم بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ وبكتابه رقم والذي يفيد أن المواطن الأردني مطلوب إلى السلطات العمانية عن تهمة إساءة الأمانة وصادر بحقه نشرة دولية حمراء.

نظرت محكمة صلح جزاء عمان الطلب وبتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ أصدرت حكمها في الدعوى رقم (٢٠١٣/٧٢١٤) المتضمن الحكم بعدم توافر شروط التسليم بحق المواطن الأردني/

لم يرتض مساعد النائب العام/ عمان بالقرار فطعن فيه استئنافاً . بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧ أصدرت محكمة الاستئناف قرارها في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٦٨٥٢) المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

لم يرتض مساعد النائب العام / عمان بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز : الدائرة حول الطعن في وزن البينات والنتيجة التي انتهت إليها القرار المطعون فيه .

وفي ذلك نجد إن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي هي الاتفاقية الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى وأن المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان طالبة التسليم موقعتان على تلك الاتفاقية.

ومن الرجوع إلى أحكام المادة (٤٠/ج) من تلك الاتفاقية نجد إنها تنص على الشروط التي تستوجب التسليم في حال توافرها، وقد أوردت الفقرة (أ) من الاتفاقية ذاتها على أن التسليم يكون واجباً للشخص المطلوب تسليمه .

مابعد

-٣-

- ومن وجه إليه الاتهام عن أفعال معاقب عليها بمقتضى قوانين كل من الطرفين المتعاقدين - طالب التسليم والمطلوب إليها التسليم بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة أو بعقوبة أشد في قوانين أي من الطرفين أياً كان الحدان الأقصى والأدنى في تدرج العقوبة المنصوص عليها .

وبالرجوع إلى عقوبة إساءة الائتمان في الدولتين، نجد إنه الحبس من شهرين إلى سنتين وفقاً لنص المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات الأردني وإن العقوبة عن جرم إساءة الائتمان وفقاً لنص المادة (١/٢٩٦) من قانون الجزاء العماني هي الحبس مدة ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من عشرة ريالات إلى ثلاثمئة ريال، مما يبني على ذلك والحالة تخلف شرط من شروط التسليم بحق المطلوب تسليمه، ومن ثم عدم توافر شروط التسليم بحق المطلوب تسليمه المواطن الأردني .

وحيث إن القرار المطعون فيه انتهى إلى ذلك فيكون واقعاً في محله وأسباب التمييز لا ترد عليه مما يتعين ردها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٧ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٣٠/١١/٢٠١٤ م.

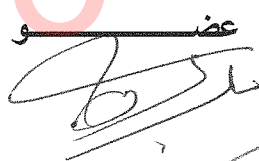
القاضي المترئس



عضو



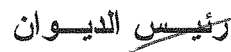
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق/ أ. ك

